الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

18 **يناير** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

المملكة .. منهجية راسخة لدمج ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة البلاد الاثنين 05 جماد ثاني 1442هـ - 18 يناير 2020م
https://albiladdaily.com/2021/01/18

د. جواهرعبد العزيز النهاري

أولت المملكة اهتماماً كبيراً بكافة حقوق الإنسان، حيث نص النظام الأساسي للحكم في مادته السادسة والعشرين على أن " تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية" وذلك من خلال توطيد قيم العدل والمساواة ومنع كافة أشكال التمييز وفقاً لأي معيار لاسيما الإعاقة، حيث كرست المملكة في هذا الشأن جهدها لرعاية كافة حقوق المعاقين "ذوي الاحتياجات الخاصة."

وفي الجانب النظامي فقد صدر نظام رعاية المعوقين بموجب المرسوم الملكي رقم (م/37) وتاريخ 23 /9/ 1421هـ، وتنظيم هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، واللائحة الأساسية لبرامج تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، كما بادرت هيئة حقوق الإنسان في العام 2012م إلى تأسيس وحدة خاصة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لمتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع الجهات ذات الصلة وتقديم المساعدة القانونية لهم ونشر الوعي الحقوقي الخاص بهم، فضلاً عن جهود الجهات الأخرى كالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ومركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة وجمعية الأطفال المعوقين وغيرها، فكل جهود تلك المنظمات تصب في صالح حصول الأشخاص المعاقين على حقوقهم الصحية والتعليمية والتأهيلية والاجتماعية والثقافية والرياضية وحقهم في العمل أسوة بالأشخاص العاديين وحقهم في التنقل وحصولهم على الخدمات الحكومية والإسكان وغيرها.

إنه ينبغي تضافر كافة الأدوار لدمج هذه الشريحة في المجتمع لتعزيز قيم العدل والمساواة مع الأشخاص العاديين دونما أي عزل أو تمييز لها بجانب توطيد دعائم التقبل الاجتماعي للمعاقين والقضاء على النظرة السلبية تجاههم عبر إتاحة الفرص لهم وتوفير كافة الاحتياجات الرامية لدمجهم في المجتمع وتدبير الأموال بغية توفير مواد خاصة لمساعدتهم في حياتهم مثل توفير الكتب بطريقة برايل أو الكتب الكبيرة الملونة أو المقاطع المصورة بلغة الإشارة وغيرها من المواد التي يمكن توفيرها لهذه الشريحة في المكتبات أو المدارس أو المراكز الخاصة بالرعاية لتعينهم في حياتهم، كذلك يمكن مساعدة الأشخاص الذين لديهم إعاقة حركية Motor Impairment ويعتمدون على الكرسي المتحرك من خلال تأهيل منازلهم وجعلها أكثر فائدة من كرسيهم،كما يمكن التطوع بالقراءة لأولئك الذين لديهم مشكلة في الإبصار Visual Impairmentوكذا مساعدة جميع المعوقين الآخرين.

ويقع العبء على كاهل مراكز الأحياء في المدن للقيام بدورها عبر برامج ترفيهية وتوعوية هدفها دمج هذه الشريحة في المجتمع ووضع قائمة بأسماء وعناوين بمن لديهم ظروف احتياجات خاصة لإرسال ما يساعدهم في حياتهم، كما ينبغي على مؤسسات المجتمع المدني تفعيل أدوار مسؤولياتها الاجتماعية تجاههم، علاوة على أنه منوط بالفرق التطوعية التابعة للجامعات والكليات أن تدرج ضمن أنشطتها طرق الدمج المجتمعي لهم، وذلك كله من أجل تعزيز حقوقهم ورفاهيتهم في جميع المجالات ونشر الوعي بحالاتهم انطلاقاً من أن تكريس حقوق ذوي الإعاقة ليست مسألة عدالة فحسب وإنما استثمار مشترك في المستقبل المشترك للجميع.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

إطلاق الدليل الرقمي لخدمات التوثيق المنتقلة من المحاكم إلى كتابات العدل

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 05 جماد ثاني 1442هـ - 18 يناير 2020م
https://www.alriyadh.com/1864618

أطلقت وزارة العدل الدليل الرقمي لخدمات التوثيق، المنتقلة حديثاً وفق نظام التوثيق الجديد، من المحاكم إلى كتابات العدل، ويمكن الاستفادة منها إلكترونياً عبر بوابة ناجز.najiz.moj.gov.sa
واشتمل الدليل على شرح لخدمات توثيق الزواج، إضافة إلى توثيق الخلع، الحضانة، الوقف، الوصية، الرجعة، الطلاق، وتوثيق ورثة المتوفى.
وتضمن الدليل التعريف بكيفية الاستفادة من الخدمة إلكترونياً، من خلال خطوات بسيطة وميسرة، ما يغني المستفيدين عن زيارة كتابات العدل، ويختصر الوقت والجهد عليهم.
ومن الخدمات التي تضمنها الدليل "توثيق زواج"، وهي خدمة إلكترونية أتاحتها وزارة العدل، عبر بوابة ناجز والاتصال المرئي، من خلال مجموعة من الخطوات تتمثل في الدخول على "ناجز"، اختيار الخدمات الإلكترونية ثم الحالات الاجتماعية، اختيار طلبات الحالات الاجتماعية ثم طلب جديد، اختيار الخدمة، تعبئة النموذج التوثيقي وإرساله، استلام إشعار بصدور الوثيقة، وتبليغ وزارة الداخلية بتغير الحالة الاجتماعية.
وأكدت وزارة العدل، المضي قدمًا في تعزيز قدراتها الرقمية في قطاعاتها المختلفة، والخدمات والإجراءات كافة، بهدف التيسير على المستفيدين، ورفع سقف الأداء والإنجاز.

برنامج لتأهيل الكفاءات لخدمة ذوي اضطراب طيف التوحد

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 05 جماد ثاني 1442هـ - 18 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1864625

أطلق مركز التميز للتوحد أمس برنامج التميز التدريبي لحديثي التخرج من مرحلتي البكالوريوس والماجستير الهادف إلى استقطاب وتأهيل كفاءات وطنية مميزة في تخصصات مختلفة مثل تحليل السلوك التطبيقي، اللغة والتخاطب، وكذلك العلاج الوظيفي.
وجاء البرنامج ضمن إحدى الركائز التي يعمل عليها المركز للارتقاء بمجال اضطراب طيف التوحد ورفع مستوى جودة الخدمات المقدمة به للأفراد ذوي اضطراب طيف التوحد وأهاليهم، وذلك إسهاماً في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 التي جاء من ضمنها تمكين الأفراد ذوي الإعاقات المختلفة وتعزيز اندماجهم بالمجتمع.
ويسعى البرنامج إلى إكساب المتدربين مهارات وطرق تقديم الخدمات التأهيلية والتعليمية بمستوى عالٍ للأفراد ذوي اضطراب طيف التوحد، بالإضافة إلى المهارات العملية التي تؤهلهم لدخول سوق العمل بكفاءة عالية، وذلك خلال فترة البرنامج الممتدة على مدار ستة أشهر.

وسينفذ البرنامج على ثلاث مراحل تبدأ بتطوير المهارات الشخصية والمعرفية للمتدربين والمتدربات، يليها التطبيق العملي بإشراف عدد من المشرفين الإكلنيكيين حسب التخصصات المختلفة، وينتهي بالتخرج من البرنامج بحصول المتدرب على شهادة من مركز التميز للتوحد.
كما يسعى المركز من خلال خدماته إلى أن يصبح جهة اعتبارية مستقلة رائدة في المجال على المستوى الإقليمي، بتطبيق الأهداف المخطط لها التي تتمثل في تقديم الخدمات التأهيلية ونمذجتها، والإسهام في إجراء الدراسات البحثية في مجال اضطراب طيف التوحد، وتدريب المختصين، بالإضافة إلى دعم الأسر من خلال رفع الوعي المجتمعي حول اضطراب طيف التوحد، وكذلك التأهيل المهني، وتوفير نموذج للحلول السكنية لهم.
ولتحقيق هذه الأهداف التي تخدم فئة ذوي اضطراب طيف التوحد، وتعمل على دمجهم بالمجتمع، والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهم؛ فإن المركز يعمل على استقطاب الخبرات والمتخصصين المؤهلين في المجال وفقاً لأعلى المعايير والتجارب العالمية.

تعامل القضاة مع المحاميات بلغة القانون

نورة محامية سعودية للسفارة الأمريكية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 05 جماد ثاني 1442هـ - 18 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/715501

حوار - ناعم الشهري
أكدت أول محامية سعودية تختارها السفارة الأمريكية تقديم الخدمات القانونية لرعايا السفارة، بأن ما تشهده المملكة من انفتاح وتطور سيجعل الفصل في المنازعات أسرع، وأضافت المحامية نورة الوندة أن التقاضي الإلكتروني أحدث طفرة عدلية وحضارية للقضاء، مؤكدة أن المرأة السعودية حصلت على حقوقها في مدة قياسية وأصبحت شريكة في دفع عجلة التنمية، مبينة أن المملكة تتكفل بنفقات المحامين نيابة عن المتهمين في القضايا الكبرى، وفيما يلي نص الحوار:
*إلى أي مدى ساهم الإعلام المحلي في نقل صورة حقيقية عن واقع القضاء السعودي؟
القضاء الشرعي في بلادنا المباركة هو أساس العدل وقوامه الأصل حيث تعيش المنظومة القضائية مرحلة تطويرية شاملة في ظل توجيهات خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد- حفظهما الله - ودعمهما المتواصل فالعدل في الإسلام مطلق، وما يتم تداوله في وسائل الإعلام من نشر الأحكام القضائية المنظورة لدى المحاكم هو مخالفة صريحة للقانون ومحاولة للتأثير على مسار العدالة ولاسيما عند مناقشة القضايا التي لم تصدر بها أحكام قطعية، وهذا مخالف للمبدأ القضائي ولا أحد فوق المساءلة النظامية، وقد حققت وزارة العدل تطوراً كبيراً من ناحية تقديم الشكاوى حتى ضد القاضي ناظر القضية في حال مخالفته الأنظمة أو التعليمات أو التأخر في إنجاز القضية أو عدم سلامة الإجراءات المتخذة أو التقصير في الواجبات الوظيفية وقد كفل النظام حق التقاضي للجميع ويفهم من ذلك حيادية القضاء فهو لايفرق بين الأعيان أو القضايا وهذا هو الأصل، أما ما يتم تداوله من بعض وسائل الإعلام الخارجية المأجورة، أو التي تحمل أهدافا سياسية غالباً، ثبت عدم تأثيره على سلطة القضاء، وقد فشلت تلك الحملات في تحقيق غاياتها، وهذا مما يدعو لتأكيد موقف قيادتنا الحكيمة في المملكة واستقلال القضاء.
*هل ساهم استخدام «التقاضي الإلكتروني» في سرعة إنهاء القضايا؟
إن استخدام الوزارة لأحدث التقنيات بات جلياً في خدماتها، ومن ذلك «التقاضي الإلكتروني» الذي أحدث طفرة عدلية، ونقلة حضارية للقضاء ففي ظل استمرار جائحة كورونا نأمل استمرارية منظومة العمل القضائي دون الحاجة لزيارة المحكمة مستقبلاً وتشمل خدمة «التقاضي عن بعد « جميع إجراءات التقاضي المنصوص عليها في الأنظمة التي يمكن تطبيقها إلكترونياً.

المحكمة العليا تجيب: متى تعد الجائحة ظرفاً طارئاً؟

عكاظ تنفرد: شطب الإيجارات عن المستأجرين وإلغاء الغرامات ومعالجة عقود المقاولات قضائياً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 05 جماد الثاني 1442هـ - 18 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/english/na/2055120

علمت «عكاظ» عن صدور موافقة الهيئة العامة للمحكمة العليا على اعتبار جائحة فايروس كورونا من الظروف الطارئة إذا لم يمكن تنفيذ الالتزام أو العقد إلا بخسارة غير معتادة، ومن القوة القاهرة إذا أصبح التنفيذ مستحيلاً، ووجهت بشطب الإيجارات المتأخرة بسبب الجائحة وإعادة النظر في ظروف المقاولات. وصادق رئيس المحكمة العليا، خالد بن عبدالله اللحيدان على قرارات الهيئة العامة والموقعة من 32 عضواً في الهيئة العامة للمحكمة العليا.

واشترطت التنظيمات الجديدة لتطبيق المبدأ على العقود والالتزامات المتأثرة، خمسة اشتراطات، ونقلت مصادر مطلعة أن التطبيق يسري إذا كان العقد مبرماً قبل بدء الإجراءات الاحترازية للجائحة واستمر تنفيذه بعد وقوعها، وأن يكون أثر الجائحة مباشرة على العقد ولا يمكن تلافيه، وأن يستقل أثر الجائحة الواقع على العقد دون مشاركة سبب آخر، وألا يكون المتضرر قد تنازل عن حقه أو اصطلح بشأنه، وأخيراً ألا تكون آثار الجائحة وضررها معالجة بنظام خاص، أو بقرار من الجهة المختصة.

أكدت المحكمة العليا على أن تتولى المحكمة بناء على طلب مدعي الضرر وبعد الموازنة بين الطرفين والنظر في الظروف المحيطة تعديل الالتزام التعاقدي الذي طرأت عليه الجائحة، بما يحقق العدل. وأكدت المحكمة على أنه ستطبق في عقود أجرة العقار والمنقول التي تأثرت بالجائحة، الأحكام في حالتين: الأولى إذا تعذر على المستأجر بسبب الجائحة الانتفاع بالعين المؤجرة كلياً أو جزئياً، فتنقص المحكمة من الأجرة بقدر ما نقص من المنفعة المقصودة المعتادة. وفي الحالة الثانية لا يثبت للمؤجر حق فسخ العقد إذا كان تأخر المستأجر عن دفع أجرة الفترة التي تعذر الانتفاع فيها كلياً أو جزئياً بسبب الجائحة.

وأكدت التعليمات على أن تطبق في عقود المقاولات والتوريد ونحوهما، التي تأثرت بالجائحة، أربعة من الأحكام، أولها إذا كان تأثير الجائحة في ارتفاع قيمة المواد أو أجور الأيدي العاملة أو التشغيل ونحوها؛ فتزيد المحكمة قيمة العقد، على أن يتحمل الملتزم من تلك الزيادة إلى حد الارتفاع المعتاد، ثم يرد ما زاد على ذلك للحد المعقول، وللملتزم له عند زيادة الالتزام عليه حق طلب فسخ العقد. أما في حال كان ارتفاع سعر المواد ارتفاعاً مؤقتاً يوشك أن يزول؛ فتوقف المحكمة تنفيذ الالتزام مدة مؤقتة. والحالة الثانية إذا كان تأثير الجائحة في قلة السلع من السوق، فتنقص المحكمة الكمية بالقدر الذي تراه كافية لرفع الضرر غير المعتاد عن الملتزم.

وفي الثالثة، إذا كان تأثير الجائحة في إنعدام المواد من السوق مؤقتاً؛ فتوقف المحكمة الالتزام مدة مؤقتة، إذا لم يتضرر الملتزم له تضرراً جسيماً غير معتاد بهذا الوقف فإن تضرر فله طلب الفسخ، أما إن كان انعداماً مطلقاً وأدى ذلك إلى استحالة تنفيذ الالتزامات العقدية أو بعضها؛ فتفسخ المحكمة. بناء على طلب أحد المتعاقدين ما استحال تنفيذه منها.

وقضت التعليمات في الحالة الرابعة، إذا كان محل عقد المقاولة التزام بأداء عمل وتسببت الجائحة في تعذر تنفيذه في الوقت المحدد؛ فتوقف المحكمة تنفيذ الالتزام مدة مؤقتة، فإن تضرر الملتزم له ضرراً جسيماً غير معتاد بهذا الوقف فله طلب الفسخ.

وشددت المحكمة على أن يراعى عند تقدير آثار الجائحة مدى تأثر العقد بحسب النشاط، وتحديد نسبة التأثر وزمنه، والتحقق من كونها نسبة جسيمة غير معتادة، على أن يكون النظر محصورة في العقد محل النزاع، وألا يتجاوز تقدير الضرر المدة التي ظهر فيها أثر الجائحة على العقد، ويكون التقدير من خبير مختص أو أكثر. أما في عقود الأجرة تقدر

قيمة المنفعة إذا كانت متساوية في المدة، فينقص من الأجرة بقدر مدة تعذر الاستيفاء، وإذا كانت مختلفة بحسب المواسم فيقسط الأجر المسمى على حسب قيمة المنفعة، فينقص من الأجرة ما وافق مدة تعذر الاستيفاء، ووفقاً لما يحدده الخبير.
وأوضحت المحكمة العليا أنه مع مراعاة الأحكام السابقة تتقيد المحكمة عند نظرها في الدعاوى الناشئة عن العقود والالتزامات المتأثرة بالجائحة بألا يطبق الشرط الجزائي أو الغرامات كلياً أو جزئياً - بحسب الحال- أو سحب المشروع والتنفيذ على الحساب الوارد في العقود والالتزامات، منى كانت جائحة (فايروس كورونا) هي سبب تأخير تنفيذ الالتزام.، وفي حال تضمن العقد شرط إعفاء عن المسؤولية لأحد طرفي العقد عند حدوث الظرف الطارئ أو القوة القاهرة فلا أثر لذلك الشرط وأن يكون على الطرف الذي أخل بالالتزام عبء إثبات تسبب الجائحة في ذلك، ويطبق على الالتزامات والعقود التي وقع عليها الضرر وهي غير مشمولة بأحكام هذا المبدأ أصول التقاضي المعتبرة شرعاً ونظاماً.
لماذا أصدرت الهيئة العامة قراراتها؟
الهيئة العامة للمحكمة العليا سبق لها أن اطلعت على عدد من الأوامر المتعلقة بجائحة كورونا كما اطلعت على ما أوكل إليها من النظر في إقرار مبادئ قضائية في شأن الجوانب ذات الصلة بجائحة (فايروس كورونا)، وأثر القوة القاهرة والظروف الطارئة على الالتزامات والعقود التي تأثرت بها، وكيفية تقدير تلك الآثار، وإيضاح حدود سلطة المحكمة في تعديل تلك الالتزامات والعقود.
وبعد الدراسة والتأمل والاطلاع على الأوامر المتعلقة بهذا الشأن، والقرارات الوزارية المعالجة لآثار الجائحة، والأنظمة ذات الصلة، ولما قرره فقهاء الشريعة في مسألة الجوائح مستندين على نصوص الوحي، وأن الشريعة الإسلامية صالحة ومصلحة لكل زمان ومكان وحال، وأن المبادئ القضائية تحقق الاستقرار وتوحد الاجتهاد القضائي، وتضبط السلطة التقديرية، لما فيها من تمكين طرفي العقد من معرفة الحكم الشرعي، وتحقيقاً لاستقرار الأوضاع والمراكز النظامية، ولإحقاق العدالة ودفعاً للضرر، وتحقيقاً للغاية من استمرار العقود بالمحافظة على توازنها بين الطرفين، ومراعاة للمصلحة العامة والخاصة، لذلك كله أصدرت الهيئة العامة للمحكمة العليا قراراتها.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

وزير الصناعة: توطين الصناعات الدوائية أولوية حكومية قصوى

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 05 جماد ثاني 1442هـ - 18 يناير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/01/17/article_2014616.html

أكّد بندر الخريف وزير الصناعة والثروة المعدنية خلال زيارته اليوم المدينة الصناعية في منطقة المدينة المنورة عمل منظومة الصناعة على توطين الصناعات الدوائية بصفتها أولوية قصوى لدى الحكومة، ولما تمثله من أهمية بالغة في الأمن الدوائي، ولأي ظروف مستقبلية على مستوى سلاسل الإمداد، مشدداً على أن جميع جهات منظومة الصناعة تتكامل أدوارها في جوانب توفير البنية التحتية اللازمة، وكذلك التمويل والدعم اللوجستي،
وشدد الخريف خلال جولته التفقدية في المدينة الصناعية بالمدينة المنورة، ولقاء عددٍ من المستثمرين والعاملين في القطاع، على أن ملف توطين الوظائف والاهتمام بتوفير البيئة الوظيفية المناسبة للسعوديين لا يقل أهمية عن توطين الصناعة ذاتها، مضيفاً أن لدى القطاع الصناعي فرصة كبيرة لخلق وظائف نوعية في مختلف مناطق المملكة، وفي جميع الأنشطة الصناعية، ووجوب أن يراعى فيها نسب التوطين العالية والوظائف النوعية والمناسبة لأبناء الوطن.
وشملت جولة وزير الصناعة والثروة المعدنية، مصنع "رازي المدينة للصناعات الدوائية" الذي دشنه مؤخراً صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة المدينة المنورة كأول مصنع دوائي بالمنطقة وتصل مساحته الإجمالية إلى 13,824م²
مع توسعته المستقبلية التي تبلغ 3473 م²، حيث تشمل منتجات المصنع الأدوية البشرية المختلفة والكريمات ومستحضرات التجميل المتنوعة ويستهدف التصدير إلى دول الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا.
كما زار ، مصنع شركة المعادن الصناعية للمغنيزايت الذي يقع على مساحة أكثر من 114 ألف م² وينتج الحراريات غير

المُشكّلة من المغنيزيوم والمغنيزيا الكاوية والخامدة وكذلك المغنيزيا المنصهرة وتصل منتجاته إلى دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى مصر وتونس وجنوب أفريقيا.
يُذكر أن منطقة المدينة المنورة تضم أكثر من 334 مصنعا بإجمالي رأس مال يصل إلى 113 مليار ريال، وتحتضن مدينة صناعية تأسست عام 2003م على مساحة 17 مليون م² وتحتوي على العديد من الصناعات المتنوعة أبرزها: صناعة الحواسيب والمنتجات الإلكترونية والبصرية، والمنتجات الغذائية، والآلات والمعدات غير المصنفة في موضع آخر، والصناعات التحويلية الأخرى، والمنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة، والمنتجات الصيدلانية، والمواد الكيميائية ومنتجاتها، وصناعة المركبات ذات المحركات والمركبات المقطورة ونصف المقطورة، والمنسوجات،والفلزات القاعدية،ومنتجات المطاط والبلاستيك، وصناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة، وتتوزع خارطة المصانع على مدن ومحافظات المنطقة، إذ يبلغ عدد المصانع في محافظة ينبع 112 مصنعا، ومصنعين في مهد الذهب، ومصنع واحد في خيبر، إضافة إلى ثلاثة مصانع في بدر، وثلاثة في المهد، و 208 مصانع في المدينة، وكذلك 3 مصانع في العلا، ومصنعين في الحناكية، كما تتميز منطقة المدينة المنورة بتضاريس جغرافية تزخر بالثروات الطبيعية المختلفة من المعادن، من أبرزها الذهب والنيكل وكذلك النحاس، وخامات معدنية أخرى، كما يصل حجم الاستثمار في القطاع التعديني في المنطقة إلى 6 مليارات ريال.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

سوق العمل السعودية بعد الاستراتيجية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 05 جماد ثاني 1442هـ - 18 يناير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/01/17/article_2014121.html

علي الشدي

كتبت في هذه الزاوية مقالا عن سوق العمل السعودية قبل الاستراتيجية الجديدة وصفت فيه الحالة التي عليها السوق الآن، وهي الحالة المستمرة منذ أعوام على الرغم من المحاولات السابقة لجعل السوق جاذبة للمواطن السعودي، ولم تفلح الطفرة الاقتصادية - التي كان لها كثير من العيوب والتي قد تفوق ما كان لها من مزايا - من تمكين الشاب السعودي آنذاك بمؤهلاته المتواضعة وخبراته المعدومة من الوقوف في مواجهة العمالة الوافدة، التي استقدمت بحجة الحرص على تنفيذ المشاريع الكبرى بسرعة حتى ولو لم تكن المؤهلات والخبرات صحيحة ومناسبة للعمل، وساعد على تأصيل مبدأ أن الأجنبي هو الأفضل كون من يديرون الشركات حتى أقسام الموارد البشرية فيها من غير السعوديين. واليوم ونحن نستعد لتنفيذ استراتيجية جديدة لسوق العمل التي تستوعب أكثر من عشرة ملايين وافد وتعجز عن استيعاب عدد أقل بكثير من أبناء الوطن الباحثين عن العمل بعد أن أصبحت مؤهلاتهم أفضل بكثير من مؤهلات الوافدين وبقيت شهادة الخبرة التي يتسلح بها الوافد هي العائق الذي نتوقع أن تحله الاستراتيجية الجديدة، ولم أجد من خلال ملامح الاستراتيجية إشارة واضحة إلى كيفية حل مشكلة الخبرة، التي يتذرع بها أصحاب الأعمال لاستقدام الوافدين وقبول شهادات خبرتهم كما هي، ويطول الانتظار وتتسع دائرة الباحثين عن العمل ولا أريد أن أستعمل وصف العاطلين عن العمل فهم معطلون وليسوا عاطلين. ومع اعترافي بأن عبارات الاستراتيجية جميلة إلا أن بعض العبارات تحتاج إلى شرح فمثلا: "وضع نظام للمهارات" ولم يوضح هذا الهدف بشرح مفصل، ومثل ذلك أن الاستراتيجية تهدف إلى خفض معدل بطالة المواطنين، ودون الإشارة إلى الآليات والأساليب لتحقيق ذلك، ولعل ذلك يكون في النص الكامل للاستراتيجية، لكن من المهم إعلاميا تعريف الشباب بالقطاعات الجاذبة للتوظيف حاليا ومستقبلا وأهمية أخذ دورات تدريبية قبل العمل في هذه القطاعات، ومن المحاور التي وجدت فيها إشارة واضحة للتدريب ما جاء تحت عنوان "المهارات والقيم"، حيث أشير إلى رفع المهارات وإعادة التأهيل، لكي تتواءم مع احتياجات سوق العمل مع تخطيط المهن الحالية والمستقبلية وإعادة تصميم برامج الدعم الوظيفي ودعم الباحثين عن العمل.وأخيرا: يظل التدريب العملي Practical لطلاب الجامعات والتدريب على رأس العمل On Job Training للخريجين هو مفتاح الحل، فألمانيا بتقدمها في جميع المجالات الاقتصادية

والصناعية بالذات لم تتقدم إلا بالتدريب الذي يكسب المهارات والخبرات في آن واحد، ولقد أعجب مسؤول سعودي زار ألمانيا أخيرا بتدريب الشباب الألمان في مصانع السيارات وغيرها على رأس العمل، ما أوجد جيلا مؤهلا لقيادة التقدم الصناعي الذي لا يعتمد على الوافدين مع تقديرنا لكل من أسهم معنا في بناء هذا الوطن في الماضي، وننتظر أن يتولى شبابنا هذه المهمة مستقبلا.1

تعديلات نظام العمل (1!..(

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 05 جماد ثاني 1442هـ - 18 يناير 2021م
https://www.al-madina.com/article/715465

خالد مساعد الزهراني

*كم هو جميل أن تطرح وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، عبر منصة استطلاع، مشروعاً لتعديل نظام العمل، الذي تهدف من خلاله إلى دعم التوجه لتطوير الأنظمة، واللوائح القائمة، بما يسهم في دعم وإصلاح سوق العمل، وتوفير البيئة التشريعية الملائمة لتنمية القطاع الخاص، وخلق بيئة عمل لائقة للعاملين فيه بما يسهم في تحقيق أهداف الوزارة، واستراتيجية سوق العمل في ضوء رؤية المملكة 2030.

*وعليه فإن مشاركة الجميع في ذلك الاستطلاع تأتي من الضرورة بمكان، في وقت يتطلع أبناء الوطن إلى ذلك التعديل الذي بقدر ما يسهم في تنظيم سوق العمل، فإنه يدعم التوجه القائم (بسعودة) هذا السوق، تلك السعودة التي ينظر إليها المتابع من جهتين: السوق وتطويره، وأبناء الوطن العاملين فيه وحقوقهم.

*وما أود الحديث عنه في هذه الزاوية هو أبناء الوطن العاملين في القطاع الخاص وحقوقهم، حيث الآمال تتجه إلى أن يتم تعديل نظام العمل بما يجعل من القطاع الخاص بيئة (جاذبة) تحقق لأبناء الوطن (الأمن الوظيفي)، الذي يفتقده الكثير منهم في هذا القطاع، ولعل في المقترح الوارد في تعديل المادة 77 ما يوقف زحف هذه المادة التي اشتكى منها الكثير، وتضرر منها الكثير، وتحدث عنها الكثير، ومع ذلك بقيت صامدة فذهب ضحيتها الكثير.

*ثم إن في وضع حد أدنى للرواتب لا تقل عن 5 آلاف ريال لحملة البكالوريوس، و4 آلاف ريال لحملة الشهادة الثانوية من أهم ما يدعم استمرارية أبناء الوطن في هذا القطاع (الربحي)، الذي للأسف الشديد لم يلتزم بمسطرة حد أدنى في الرواتب، فأصبح الوضع خاضعاً لما تقرره الشركة أو المؤسسة، يطالبون بالشهادة الجامعية، ويكتبون في العقد: المؤهل ثانوي وما فوق! حتى وصل الحال بهذا الراتب إلى أن يصل الصافي منه إلى 3700 أو أقل، وهو مبلغ أترك لكم الإجابة عن كفايته لموظف رب أسرة.

*ثم إن في الدعوة إلى سعودة الوظائف القيادية ما يفتح الباب إلى (نقلة) حقيقية في هذا القطاع، وثقتي أن الوطن لا يعدم من أبنائه القادرين على قيادته، وإنني أجدها فرصة لأن أشيد بجهود وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، في اتجاهها بفاعلية إلى هدف (السعودة) في هذا القطاع (الكنز)، ومن المهم أن تُذلل باتجاه ذلك كل العوائق، ومنها ضرورة توطين الوظائف القيادية.

*الموضوع عزيزي القارئ (دسم)، وسيتبع بإذن الله بجزء ثان أستكمل فيه بعض جوانب ما يؤمل من تعديلات على نظام العمل، في وقت أثمن لمعالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية م. أحمد سليمان الراجحي كل تلك الخطوات التي تدعم (سعودة) هذا القطاع، والعمل على تعديل نظام العمل بما يحقق طموح أبناء الوطن في قطاع أثق أنه لو أخلص لما بقي على رصيف البطالة عاطل، وعلمي وسلامتكم.

كاريكاتير

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 05 جماد ثاني 1442هـ - 18 يناير 2021م

https://www.al-madina.com/article/715455/5

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 05 جماد ثاني 1442هـ - 18 يناير 2021م

https://www.alriyadh.com/1864719